بيان المجلس الأعلى للدولة بشأن آخر التطورات السياسية والعسكرية

في الوقت الذي نترحم فيه على شهدائنا الذين قضوا في سبيل الدفاع عن الوطن وصد عدوان تحالف محور الشر على بلادنا، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى وإنهاء معاناة النازحين والمهجرين فإننا نثمن عاليا دور الدول الصديقة والشقيقة التي ساندتنا في صد عدوان الإرهابي حفتر ومرتزقته، وفي مقدمتهم تركيا وقطر، والدول التي سعت لحل الأزمة بشكل إيجابي، ونحث مصر الشقيقة للعمل بشكل أكثر واقعية مع ليبيا بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة للبلدين.

وفي هذا الإطار فإن المجلس يؤكد على ما يلي:

1) العمل الجاد على إنهاء حالة التمرد في البلاد بالوقف الفوري لإطلاق النار وتمكين حكومة الوفاق من بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي.

2) رفضنا القاطع لأي شكل من أشكال الحوار مع مجرم الحرب الإرهابي حفتر.

3) إن أي حوار أو اتفاق يجب أن يكون وفقاً للاتفاق السياسي الليبي الذي نظم آلية الحوار لتكون بين الأجسام المنتخبة فقط .

وفي هذا الصدد فإننا نحث أعضاء مجلس النواب على تحمل مسؤولياتهم والعمل الفوري على استكمال ما تم الاتفاق عليه سابقا بين المجلسين فيما يتعلق بتقليص المجلس الرئاسي وفصل الحكومة عن المجلس الرئاسي حتى تستطيع القيام بمهامها، وتفعيل المادة 15 من الاتفاق السياسي فيما يخص المناصب السيادية.

4) الفتح الفوري للنفط ومحاسبة المتسببين في إغلاقه وإهدار ممتلكات وثروات الشعب الليبي، و إصلاح هذا القطاع الحيوي بإعادة وزارة النفط ووضع آلية شفافة وواضحة لعمل المؤسسة الوطنية للنفط، بما يؤدي إلى تحسين الأداء ورفع الانتاج، وإنفاق العوائد بشفافية وعدالة بما يؤدي الى تخفيف المعاناة والبدء في دوران عجلة الإنتاج والتنمية، وإدماج القطاع الخاص بشكل أكبر في القطاع الاقتصادي، وتحقيق الإدارة المحلية بدلا من السلطة المركزية.

5) العمل على إنهاء المرحلة الانتقالية بشكل عاجل، بإجراء الاستفتاء على مشروع الدستور، تمهيدا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مقبولة من جميع الليبيين.

6) دعـوة المجلـس الرئـاسي إلى تركيـز جهـوده عـلى حلحلة المشـاكل المعيشـية للمواطنين، والتي تكدسـت حتـى أصبحـت الحيـاة معهـا جحيـما لا يطاق، وخاصة ملـف الكهربـاء، وملف تنظيف المدن، والمواصلات من فتح للمطارات وصيانة للطرق، وخاصة طرق الجنوب، وتوفير الوقود لكل مناطق ليبيا، ومنع التهريب والحد من الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة حتى أنهكها.

7) البدء الفوري في إعادة بناء المؤسسة العسكرية بالطرق العلمية الحديثة، وإنهاء حالة فوضى انتشار السلاح، وحل كل التشكيلات المسلحة غير المنطوية في المؤسسة العسكرية النظامية.

وأخيرا

فإن المجلس الأعلى للدولة يدعو كافة الأطراف المتدخلة في الملف الليبي إلى احترام قرارات مجلس الأمن بالخصوص. والتي منها القرار (2509) لسنة (2020) والذي أكد في ديباجته على :

(أهمية محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات أو التجاوزات التي تمس حقوق الإنسان أو انتهاكات القانـون الـدولي الإنسـاني بمـن فيهـم الضالعون في هجمات تسـتهدف المدنيـين . وعلى ضرورة أن تضطلـع حكومـة الوفـاق الوطنـي عـلى سـبيل الاسـتعجال برقابـة حصريـة وفعلية على المؤسسـة الوطنيـة للنفـط ومـصرف ليبيـا المركـزي والمؤسسـة الليبيـة للاسـتثمار دون الإخـلال بالترتيبـات الدستورية المقبلة عملا بالاتفاق السياسي الليبي)

والذي أشار فيه أيضا إلى القرار (2259) لسنة (2015) الذي دعا الدول الأعضاء إلى وقف ما تقدمه من دعم إلى المؤسسات الموازية غير المشمولة بالاتفاق ووقف اتصالاتها الرسمية معها.

كـما ندعـو المجلـس الرئـاسي ومجلس النـواب والبعثة الأممية إلى احترام نصوص الاتفاق السـياسي المضمن بالاعلان الدستوري والمعزز بقرارات مجلس الامن وعدم تجاوز نصوصه أو محاولة فرض أمر واقع جديد مخالف له ولما اتفق عليه .

حفظ الله ليبيا آمنة مستقرة

المجلس الأعلى للدولة

صدر في طرابلس ،
السبت 22 أغسطس 2020.